

## المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات

لعام (٢٠١٣م)

رغبة من جمعية الشفافية الكويتية في القيام برصد ومراقبة الانتخابات وفق أسس منهجية ومعايير علمية، لضمان تنظيم انتخابات شفافة ونزيهة تعبر بشكل صحيح عن إرادة الناخبين، وانطلاقاً من تجربة الجمعية في مراقبة انتخابات مجلس الأمة منذ ٢٠٠٦م وانتخابات محلية أخرى بالإضافة إلى المشاركة في مراقبة العديد من الانتخابات الدولية، فقد أعادت الجمعية تشكيل المفوضية وبدأت أعمالها في مراقبة انتخابات مجلس الأمة.

صرح بذلك رئيس جمعية الشفافية الكويتية ورئيس المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات صلاح الغزالي، حيث بين أن للمفوضية اختصاصات عامة هي: مراقبة شفافية الانتخابات العامة والتزامها بالقوانين واللوائح المنظمة لها، والتعاون مع الجهات الرسمية المعنية في تنظيم الانتخابات ليتم إنجاز عملها بأفضل شكل ممكن بالتوافق مع القوانين واللوائح، ودعوة المتطوعين وتدريبهم على أعمال المفوضية، واقتراح تطوير إدارة وتنظيم الانتخابات على المستوى المحلي، والتوعية العامة بشأن الديمقراطية والممارسة الانتخابية الصحيحة، والتعاون والتنسيق مع المجتمع المدني المعني بالانتخابات محلياً ودولياً.

أما عن اختصاصات المفوضية في مراقبة انتخابات مجلس الأمة فقد بين الغزالي أن "المفوضية" تقوم برصد ومراقبة انتخابات مجلس الأمة والتأكد من نزاهتها وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة، وعلى وجه الخصوص يتم متابعة ورصد والتعليق بشأن الجرائم الانتخابية ومنها : الانتخابات الفرعية بين المنتمين لفئة أو طائفة معينة، وشراء أصوات الناخبين والتبليغ عنها للسلطات المختصة، ورصد مخالفات الدعاية والمقرات الانتخابية للمرشحين، وملاحظة مدى حياد الجهات الحكومية مع كافة المرشحين، ورصد العنف الانتخابي كاستعمال القوة والتهديد وحمل السلاح أو الاشتراك في تجمهر أو صياح أو مظاهرات للإخلال بحرية الانتخابات، والتأكد من حياد الأجهزة الإعلامية

الرسمية، وهل هناك استخدام لدور العبادة أو دور العلم لمصلحة مرشح معين أو الإضرار به، والتأكد من عدم استخدام أموال ومقار الجمعيات والنقابات لمصلحة مرشح معين أو الإضرار به، وأيضا انسيابية الاقتراع داخل المراكز وحولها، وخلوها من أي تجاوزات من كافة الأطراف، وسلامة عملية فرز الأصوات وإعلان النتائج.

**وحول سياسات العمل التي تلتزم بها المفوضية** قال رئيس الجمعية ورئيس المفوضية أن المتطوعين في أعمال الرقابة يلتزمون بالمعايير الدولية لقواعد سلوك مراقبي الانتخابات المحلية والتوقيع عليها من جانب كل المتطوعين في أعمال المفوضية، وأن مراقبة الانتخابات تكون بموافقة الجهة المنظمة لها، وأن المفوضية تقوم بإعداد تقرير فني ومالي بعد كل انتخابات تتم متابعتها، ونشر التقرير الفني إعلاميا، على أن ينشر التقرير المالي ضمن التقرير السنوي للجمعية، كما يتم التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية في مراقبة الانتخابات الدولية وفي نقل الخبرات والتجارب للكويت.

### **وبشأن معايير مراقبة الانتخابات وقواعد سلوك المراقبين المتطوعين بين الغزالي أن**

"المفوضية" تلتزم بمجموعة من الأسس والمعايير المعنية بمراقبة الانتخابات، وهي بمثابة قواعد سلوك يجب على الأفراد المتطوعين في "المفوضية" الالتزام بها، وهي:

- (١) **الحيادية:** ممارسة رصد الانتخابات بتجرد ودون انحياز إلى أي من المرشحين، وعدم الارتباط المالي أو التنظيمي أو الإداري لأعمال "المفوضية" بأي من الجماعات السياسية أو الفئات الاجتماعية الفاعلة انتخابيا.
- (٢) **الشمولية:** الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المتعلقة بأي من العمليات الانتخابية أثناء عملية المراقبة، وتوضيح الجوانب التي تمكنت من رصدها، والدوائر والمناطق التي شملتها عملية رصد الملاحظات، وأن تغطي الملاحظات كافة الجوانب الإيجابية والسلبية.
- (٣) **المؤسسية:** يجب أن تصدر أية تصريحات حول سير العمليات الانتخابية من قبل الشخص المخول بالحديث نيابة عن "المفوضية" وليس الأفراد المتطوعين في أعمالها.

- ٤) **الشفافية:** الإفصاح عن طرق رصد المعلومات المتعلقة بمراقبة الانتخابات، والتحليلات التي اعتمدت عليها، والمنهجية المتبعة في ذلك.
- ٥) **الدقة:** الاعتماد على معلومات دقيقة وغير مشكوك فيها في عملية المراقبة.
- ٦) **المهنية:** الالتزام بمبادئ العمل المهني والموضوعي، دون الشخصي، والعمل بعيداً عن العشوائية والانتقائية في تقييم سير العملية الانتخابية.
- ٧) **الالتزام بالقوانين:** يحترم جميع المتطوعين في "المفوضية" سيادة القانون والحفاظ على النظام العام بالإضافة إلى تنفيذ أحكام القوانين والأنظمة.
- ٨) **تجنب تعارض المصالح:** يجب على كل متطوع في "المفوضية" الإفصاح في أول يوم لتطوعه عن أي تعارض محتمل للمصالح بين تطوعه وبين أي من المرشحين في الانتخابات، ويتم الإفصاح بتعبئة الاستمارة المخصصة لذلك، وتقديمها إلى رئيس الجمعية، وعلى المتطوع - في هذه الحالة - عدم المشاركة في أي نشاط أو تقييم يتعلق بحالة ينطبق عليها "تعارض المصالح".

**علماء بأن الهيئة الرقابية التي تتولى إدارة أعمال "المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات" تتكون من:**



أ.د. معصومة أحمد إبراهيم



ماجد مفرج المطيري



د. سحر عبدالله الحملي



صلاح محمد الغزالي



مهند عثمان المسباح



بسمة فهد السيف



د. محمد حسين الفيلي